استئجار الأراضي في الخارج كأحد وسائل تحقيق الأمن الغذائي لمصر

د/ أحمد فاروق عباس محمد
أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة بنين – جامعة الأزهر

د/ علاء مصطفي عبد المقصود أبو عجيلة
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة بنين – جامعة الأزهر

مستخلص الدراسة:

مثلت قضية استئجار الأراضي في الخارج وهي احدي صور الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الزراعة واحدة من القضايا شديدة الاهمية في العقدين الاخيرين، وخاصة بعد الازمات المتتابعة في توفير وامداد الغذاء عالميا، وبالنسبة لمصر فإن امتلاك الأراضي الزراعية في الخارج يمكن أن يكون أحد الحلول المقترحة لمواجهة نقص الإنتاج المحلي وتذبذب الأسواق العالمية للغذاء. وفي ظل التحديات التي تواجهها مصر في مجال تأمين الغذاء لسكانها، وفي ظل تزايد الضغوط على الموارد الطبيعية في مصر، مثل نقص الأراضي الزراعية والمياه، فإن دراسة تأثير هذه الظاهرة على الأمن الغذائي المصري يمكن أن توفر رؤى استراتيجية للتعامل مع هذه التحديات، وقد خلصت الدراسة الي أنه برغم محدودية مشاركة مصر في هذا النوع الجديد نسبيا من الاستثمار فإن استئجار الأراضي الزراعية في الخارج يمكن أن يساهم في تنويع مصادر الغذاء وبالتالي تعزيز استقرار الأمن الغذائي في مصر، كما أن التوسع في تملك الأراضي الزراعية في الخارج يمكن أن يساهم في تأمين الموارد الغذائية لمصر في مواجهة الأزمات الاقتصادية أو تغيرات المناخ، كما خلصت الدراسة الي أن هناك بعض المخاطر والتحديات التي تواجه مصر في توسعها في هذا النوع من الاستثمار، وهي مخاطر وصعوبات ليست مما لا يمكن التغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: الزراعة – امدادات الغذاء – التغيرات المناخية – الأمن الغذائي الأراضي الزراعية – موارد المياه – الاستثمار الاجنبي – الانتاج الزراعي – الفجوة الغذائية.

Abstract :

Overseas land leasing, a form of foreign direct investment in the agricultural sector, has been a critical issue over the past two decades, particularly following successive crises in global food supply. For Egypt, owning agricultural land abroad could be one of the proposed solutions to address the shortage of domestic production and fluctuating global food markets. Given the challenges Egypt faces in securing food for its population, and the increasing pressure on its natural resources, such as a shortage of agricultural land and water, studying the impact of this phenomenon on Egyptian food security can provide strategic insights for addressing these challenges. The study concluded that despite Egypt's limited participation in this relatively new type of investment, leasing agricultural land abroad can contribute to diversifying food sources and thus enhancing food security stability in Egypt. Furthermore, expanding agricultural land ownership abroad could contribute to securing food resources for Egypt in the face of economic crises or climate change. The study also concluded that Egypt faces some risks and challenges in expanding this type of investment, but these risks and difficulties are not over come.

Key Words: Agriculture - Food supply - Climate change - Food security - Agricultural land - Water resources - Foreign investment - Agricultural production - Food gap.

مقدمة

يُعدّ استئجار الأراضي الزراعية في الخارج أحد الموضوعات الحيوية التي تُثير اهتمام العديد من الدول، خاصة تلك التي تواجه تحديات في تأمين احتياجاتها الغذائية. وفي هذا السياق، يشهد العالم في الوقت الحالي توجهًا متزايدًا نحو استحواذ الدول والشركات الكبرى على الأراضي الزراعية في الخارج، وذلك لأغراض متعددة، أهمها تأمين موارد غذائية مستدامة، وضمان توفير احتياجاتها من السلع الزراعية الاستراتيجية.

وفي ظل التحديات المتزايدة التي يشهدها القطاع الزراعي المصري كالتغيرات المناخية، وندرة الموارد المائية، والتوسع السكاني، أصبح تأمين مصادر غذائية مستدامة أحد الأولويات المهمة. وتعد مصر من أكبر الدول التي تعتمد على استيراد الغذاء، من هنا برزت فكرة استثمار الأراضي الزراعية في الخارج كأداة استراتيجية لضمان الأمن الغذائي المصري.

أهمية الدراسة:

تعد دراسة موضوع استئجار الأراضي الزراعية في الخارج وتأثيره على الأمن الغذائي في مصر من الدراسات الحيوية وذات الأهمية الكبيرة، حيث أن استئجار الأراضي الزراعية في دول أخرى أصبح أحد الأساليب التي تتبناها كثير من دول العالم لتحقيق الأمن الغذائي، كما أن امتلاك الأراضي الزراعية في الخارج يمكن أن يكون أحد الحلول المقترحة لمواجهة نقص الإنتاج المحلي وتذبذب الأسواق العالمية للغذاء، وفي ظل التحديات التي تواجهها مصر في مجال تأمين الغذاء لسكانها. وفي ظل تزايد الضغوط على الموارد الطبيعية في مصر، مثل نقص الأراضي الزراعية والمياه، فإن دراسة تأثير هذه الظاهرة على الأمن الغذائي المصري يمكن أن توفر رؤى استراتيجية للتعامل مع هذه التحديات.

هدف الدراسة

تعد مسألة استئجار الأراضي في الخارج من الموضوعات المهمة في إطار تحقيق الأمن الغذائي، خاصة في الدول التي تواجه تحديات في تلبية احتياجاتها الغذائية

المحلية، مثل مصر. وتمثل هذه الدراسة أهمية كبيرة لأنها تسلط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه عملية الاستحواذ الأراضي في الخارج في تعزيز القدرة على تأمين مصادر الغذاء المستدامة للدول التي لها مشاكلها الخاصة في هذه الناحية مثل مصر. كما تساعد الدراسة في فهم الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة وكيفية تأثيرها على الأمن الغذائي على المدى البعيد.

ويتمثل الهدف من الدراسة في تحليل العلاقة بين الاستحواذ على الأراضي الزراعية في الخارج و تأثير ذلك على الأمن الغذائي في مصر. وتشمل أهداف الدراسة: دراسة أسباب توجه مصر لامتلاك الأراضي الزراعية في الخارج، وتحليل دور الاستثمارات الزراعية الخارجية في تأمين الاحتياجات الغذائية المستقبلية، وتحديد الفرص والتحديات المرتبطة بالاستحواذ على الأراضي الزراعية في دول أخرى من حيث استدامة الأمن الغذائي المصري.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الاجابة علي التساؤلات التالية:

١. ما هي العوامل التي تدفع مصر إلى تملك الأراضي الزراعية في الخارج؟
٢. كيف يؤثر استئجار الأراضي في الخارج على قدرة مصر على تأمين احتياجاتها الغذائية؟
٣. ما هي التحديات والفرص التي تواجه مصر في سياق استئجار الأراضي الزراعية خارج حدودها؟
٤. كيف يمكن لحيازة الأراضي في الخارج أن يسهم في تعزيز استدامة الأمن الغذائي لمصر؟
٥. ما هي التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية علي المجتمعات المحلية في الدول المستقبلة للاستثمارات الزراعية علي أراضيها؟
٦. ما هي السياسات التي يمكن أن تتبعها مصر لتحقيق أقصى استفادة من حيازة الأراضي الزراعية في الخارج؟

فرضيات الدراسة

- استئجار الأراضي الزراعية في الخارج يساهم في تنويع مصادر الغذاء لمصر، ويزيد من قدرة مصر على تلبية احتياجاتها الغذائية، مما يقلل من المخاطر المتعلقة

بالأمن الغذائي المحلي.
- استئجار الأراضي في الخارج له مخاطر متعددة، في ظل تحديات السياسة والاقتصاد الدوليين.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، والذي يقوم علي جمع الحقائق والبيانات والمعلومات المتاحة والموثقة، لتحديد أبعاد الظاهرة محل الدراسة، وفهم طبيعتها ومحدداتها وأسبابها، ويتم الاستعانة بالبيانات الاحصائية والتاريخية المتاحة في الكتب والدراسات والتقارير الدولية والمحلية، للتعرف على كل أبعاد ومتغيرات الموضوع محل الدراسة، وصولا الي استخلاص النتائج.

الدراسات السابقة

١- دراسة البنك الدولي " حيازة الأراضي واعادة التوطين غير الطوعي " البنك الدولي، ٢٠١٢.

وقد ركزت الدراسة علي مخاطر الاستحواذ علي الأراضي الزراعي في الدول المضيفة، مثل نزع الملكية والتهجير القسري، وتهميش الفئات المحلية، والتأثير علي معيشة ودخل السكان المحليين، وافضل السبل لتلافي ذلك.

٢-دراسة كلية الشئون الدولية بقطر " استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي بالخارج، حالة أثيوبيا " جامعة جورج تاون، قطر، الدوحة، ٢٠١٤.

تناولت الدراسة استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، واستراتيجية استئجار الأراضي الزراعية في الخارج كحل لتحديات الأمن الغذائي في تلك البلدان، وظروف أثيوبيا كدولة رئيسة في منظومة تأجير الأراضي للاستثمار الزراعي بها، ومدي استفادة اثيوبيا من تلك الاستثمارات الاجنبية، وخاصة من زاوية تحسين الانتاجية، وزيادة دخل الاثيوبيين، والعوائد علي الموازنة الاثيوبية من زيادة رسوم الصادرات علي المنتجات المصدرة، والضرائب علي أرباح الشركات المستثمرة، وأوصت الدراسة بالتوسع في هذا النوع من الاستثمار.

٣- دراسة معهد التخطيط القومي " التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، ٢٠١٨.

تناولت الدراسة التعاون المصري الافريقي في مجال استئجار الأراضي الزراعية والتصنيع، والفرص الكبيرة المتاحة لمصر في هذا المجال، باعتبار ان الاستثمار الزراعي المصري في افريقيا هو المدخل الانسب للشراكة المصرية الافريقية في مجال التنمية الزراعية، وقد تناولت الدراسة دلالة ومعني المصطلحات المتعلقة بالموضوع – كالاستحواذ علي الأراضي ونهب الأراضي ومصادرة الأراضي والاستعمار الاستيطاني واستهلاك الأراضي الصالحة للزراعة – وهدفت الدراسة الي استكشاف خيار الاستثمار الزراعي الخارجي لتأمين امدادات غذائية مستقرة ومستدامة، وخلصت الدراسة الي ان مصر ليست أول دولة تتجه الي هذا النوع من الاستثمار، فقد سلقتها دول كثيرة اقليميا وعالميا في هذا المجال، وان هناك فرصة لمصر لدعم وتعميق هذا الاتجاه لتحقيق الاهداف المصرية.

٤-دراسة سفر بن حسين القحطاني " الاستثمار الزراعي الخارجي " جامعة الملك سعود، الجمعية السعودية للعلوم الزراعية، ٢٠١٩.

تناولت الدراسة مصادر تمويل الاستثمار الزراعي في الخارج وأهدافه وأثاره الايجابية والسلبية، ثم تناولت تجربة المملكة العربية السعودية في الاستثمار الزراعي الخارجي، ومبادرة الملك عبد الله في هذا الشأن، وخلصت الدراسة الي انه نظرا لمحدودية الموارد المائية للمملكة، والتي أدت الي محدودية القاعدة الانتاجية الزراعية، فقد اتجهت السياسات الزراعية في المملكة الي الاستثمار الزراعي في الخارج، والتركيز علي المحاصيل التي لا يمكن زراعتها في الداخل مثل السكر والقمح والارز والزيوت النباتية، وهو ما أدي الي التخفيف من الضغط علي الموارد المائية المحدودة في المملكة، وانتاج سلع ذات ميزة نسبية، والتخفيف من حدة التضخم المستورد.

٥- دراسة I IAN, Land grapping in Kenya and Mozambique: A Repot on Two missions – and a human rights analysis of Land grapping, Heidelberg: April 2010

تناولت الدراسة حالة كل من كينيا وموزمبيق في موضوع تأجير الأراضي الزراعية، من زاوية حقوق السكان المحليين، ومستوي معيشتهم والحق في العمل، والحق في الموارد المحلية، وخلصت الدراسة أن زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي لا تعنى أن المجتمعات المحلية سوف يتحسن وصولها إلى امدادات الغذاء، حتى وان زاد إنتاج الغذاء في تلك البلدان، وأن الاستثمارات الأجنبية في مجال استئجار الأراضي الزراعية ممكن فقط في حالة ما اذا تم ربط المجتمعات المحلية بسياسات إنتاج الغذاء، بحيث تصبح المنافع متبادلة وليست في اتجاه واحد.

٦- **Frianels of Earth International (FOEI), A study on Land grapping Cases in Uganda Kmpala, April 2012.**

ناقشت الدراسة نهب الأراضي الزراعية في اوغندا بواسطة الشركات الغربية، وهو ما أدي الي ارتفاع اسعار الأراضي، وتدمير الاقتصاد المحلي، والتعرض للمخاطر البيئية، وخلصت الدراسة أن رغبة الحكومة الأوغندية في السماح للشركات الأجنبية بتملك الأراضي والغابات قد تسبب في تهجير السكان من أماكن إقامتهم الأصلية، وتهديد موارد عيشهم، وطالبت الدراسة بتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في مجال الاستثمار الزراعي الأجنبي، وكذلك تطبيق اجراءات وسياسات تمنع الضغط على الموارد بأكثر مما تحتمل.

خطة الدراسة

تناولت الدراسة الموضوع محل البحث في ثلاثة مباحث رئيسة، بالإضافة الي الخاتمة والنتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الأمن الغذائي المصري.

المبحث الثاني: استراتيجية استئجار الأراضي في الخارج اقليمياً ودولياً.

المبحث الثالث: استئجار الأراضي في الخارج والأمن الغذائي لمصر.

المبحث الاول

الأمن الغذائي المصري

قامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة- فاوFAO - بتعريف الأمن الغذائي على النحو التالي" يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح الفرصة لجميع الناس في جميع الأوقات للحصول بصورة مادية واقتصادية على غذاء كاف وآمن ومغذ، لتلبية احتياجاتهم الغذائية من الأغذية التي يفضلونها، ليعيشوا حياة مليئة بالنشاط والصحة[١]، وطبقا للتعريف هناك أربعة ركائز للأمن الغذائي هي: التوفر – والحصول – والاستفادة – والاستقرار.

وبالتالي يمكن القول ان هناك لعض الجوانب المهمة فيما يتعلق بقضية الأمن الغذائي يتوجب على واضعي السياسات في الدول المختلفة وضعها في الاعتبار: يتعلق الجانب الأول بالتوفر المنتظم وطويل الأجل لواردات غذائية كافية، ويمكن الحصول عليها، وخاصة منتجات الأغذية الأساسية . أما الجانب الثاني فيتصل بكيفية توزيع الإمدادات الغذائية على نحو عادل في المجتمع، لضمان حصول جميع السكان عليها بشكل منصف، وبالتالي يمكن تناول أغذية صحية وملائمة طوال الوقت، بينما يهتم الجانب الثالث بمشكلة توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها.

كما تم تعريف الأمن الغذائي بأنه " قدرة المجتمع علي توفير احتياجات التغذية الاساسية لأفراد الشعب وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام "[٢] ..

أولا: أنواع الأمن الغذائي

لتحقيق الأمن الغذائي للدول لابد من توفير ما يحتاج اليه المواطنين من منتجات غذائية متنوعة، وينقسم الأمن الغذائي الي الانواع التالية:

أ- الأمن الغذائي المطلق (تحقيق الاكتفاء الذاتي) : ويقصد به انتاج الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، أي ان الدول تقوم بسد احتياجاتها من

الانتاج الزراعي المحلي فقط، ودون حاجة الي الاستيراد من الخارج، بل وتقوم بتصدير الفائض الي الخارج.

ب- الأمن الغذائي النسبي: ويقصد به تأمين الدولة للغذاء بالتعاون أو التبادل مع الدول الأخرى، وهو ما يعني قدرة الدولة علي انتاج الغذاء وتوفيره بصورة نسبية وليس بصورة مطلقة، معتمدة علي دول أخري لديها ميزات نسبية في انتاج الغذاء.

ج- الأمن الغذائي الظاهري (الصوري) : اذا كان هناك دولة ما تغطي انتاجها من منتج زراعي معين بنسبة ٩٠% مثلا ولكنها تستورد معظم مدخلات الانتاج من الخارج، فإن هذا يعد أمنا غذائيا صوريا او ظاهريا.

د- الأمن الغذائي المستدام : ويقصد به توفير الغذاء الأمن والصحي بالتوازن بين الاجيال الحالية والاجيال القادمة، فلا يتم رهن حق الاجيال القادمة من أجل توفير الغذاء للأجيال الحالية، وهو متغير يأخذ تزايد السكان في الاعتبار، أي ضمان توفير الغذاء السليم لأعداد السكان المتزايدين دوما.

ثانيًا: محددات الأمن الغذائي

هناك مجموعة من الابعاد والمحددات الهامة والتي تؤثر في قضية الأمن الغذائي للدول، ومن أبرز تلك المحددات:

أ- **المحدد الاقتصادي**: وهو يهتم بظروف العرض والطلب فيما يختص بالغذاء، وحجم الفجوة الغذائية، وكذلك المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية المتنوعة، وما هو مدي استقرار أسواق تلك السلع، ومن زاوية كلية يهتم هذا المحدد بمدي استطاعة الدول ماديا وتكنولوجيا توفير الغذاء لشعوبها، ويتضمن ذلك مجموعة من العناصر مثل: القدرة الشرائية لأفراد الشعب، وهو ما يمكنهم من الحصول بيسر علي الغذاء، والسياسات الاقتصادية المختلفة لمواجهة مشكلات نقص الغذاء.

ب- **المحدد السياسي**: يستخدم الغذاء – بالنسبة للدول الكبرى - كسلاح سياسي في احيان كثيرة، حيث تستخدم تلك الدول حاجة كثير من الدول النامية التي تعاني من مشكلات توفير الغذاء لشعوبها في الضغط السياسي عليها لاتخاذ سياسات معينة مقابل توفير الغذاء، ويجب القول ان الدول الكبرى في العالم وشركاتها دولية النشاط هي المتحكم الرئيس في انتاج وتجارة سلع زراعية رئيسة مثل القمح والذرة والزيوت وغيرهم. ومن زاوية أخري فإن الاستقرار السياسي الداخلي محدد ضروري لأي عملية تنمية زراعية جادة وتوفير الغذاء المناسب وبتكاليف معقولة، فالنزاعات والحروب الداخلية أو الخارجية في بعض الدول تستنزف طاقاتها المادية والبشرية، وتوقف اغلب مشروعاتها التنموية وضمنها مشروعات التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

ج- **المحدد الاجتماعي**: أصبح توفير الغذاء المناسب حقا من حقوق الانسان، ويعد البعد الاجتماعي محددا هاما من محددات الأمن الغذائي، فنظرة اي شعب للإنجاب وزيادة السكان تؤثر تأثيرا مباشرا علي أمنه الغذائي، وهي مشكلة كبيرة تواجهها أغلب الدول النامية، فتقاليد الشعوب وثقافتها في الانجاب وفي توليد واكتساب الدخل وقيمة ونوعية العمل لها أهميتها الكبيرة في وفرة الغذاء من عدمه.

د- **المحدد البيئي**: ويقصد به الموارد والظروف الطبيعية التي يجري في ظلها انتاج الغذاء في بلد ما ، كتوفر مصادر المياه وجاهزية ونوع التربة وعوامل المناخ والطقس.

ثالثا: العوامل المؤثرة علي الأمن الغذائي المصري وأسباب العجز الغذائي في مصر

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي لمصر، وسوف نحاول تناولها فيما يلي:

أ- **العوامل الديموغرافية**: يمثل العامل الديموغرافي بعدا مهما في تنامي مشكلة الغذاء في مصر، حيث تتسم مصر بموجات سريعة من الزيادة السكانية، الي الحد الذي توصف فيه بأنها تواجه انفجارا سكانيا، وقد بلغ سكان مصر بداية عام ٢٠٢٢ نحو ١٠٣ مليون نسمة[٣]، ومع كل زيادة في عدد السكان عبر الزمن

تقابلها زيادات في الطلب علي الغذاء، وهو ما يلقي اعباء متزايدة علي الاقتصاد المصري في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة.

ب- العوامل الطبيعية: وتشمل الأراضي الزراعية والموارد المائية والظروف المناخية، ويمكن بصفة اجمالية القول أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في مصر يتهددها مجموعة من التحديات الطبيعية، والتي تتمثل في الآتي:

١- الموارد المائية: تقدر إجمالي الموارد المائية في مصر بحوالي ٦٤،٤ مليار متر مكعب سنوياً، تأتي من موارد تقليدية وموارد غير تقليدية، حيث تبلغ حصة مصر من مياه النيل حوالي ٥٥،٥ مليار متر مكعب سنويا، في حين تبلغ مياه الأمطار والسيول حوالي ١،٣ مليار متر مكعب في السنة، بالإضافة الي كميات من المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة تأتي من الصحراء الغربية والشرقية وسيناء والوادي والدلتا وتبلغ حوالي ٧،٥ مليار متر مكعب في السنة، وذلك في حدود السحب الأمن، وتبلغ كميات المياه الناتجة من تحلية مياه البحر حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب/سنة وهي كميات محدودة بطبيعتها، في حين يستهلك قطاع الزراعة حوالي ٦٣،٢٥ مليار متر مكعب مع حساب الفاقد[٤].

وتواجه مصر مجموعة من التحديات في مجال الموارد المائية من أهمها:

- الفجوة المتزايدة بين العرض شبه الثابت من المياه المتجددة سنويا والطلب المتنامي علي المياه للاستخدامات المتنوعة (الزراعية والصناعية والبشرية) حيث يتزايد الطلب سنويا بزيادة السكان والتغير في انماط المعيشة والاستهلاك.
- ارتفاع الاجهاد المائي عن نسبة ١٠٠% ، أي ان كمية الاستهلاك اكثر من الكمية المتجددة سنويا، ويتم مواجهة الفارق باستهلاك خزانات المياه الجوفية أو بتحلية مياه البحر.
- تدني الكفاءة العامة لاستخدام المياه، والتي تقاس بمتوسط العائد المحقق من استخدام المتر المكعب من المياه في قطاعات الاستخدام الرئيسة (الزراعي والبشري والصناعي) وقد بلغ المعدل العالمي لهذه الكفاءة نحو ١٨,٩ دولار لكل متر مكعب عام ٢٠١٨[٥]، وقد ساعد علي ذلك تدني كفاءة الري نتيجة لانتشار

أسلوب الري بالغمر وانخفاض استخدام طرق وتقنيات الري الحديثة، مثل الري بالرش والتقطير والري تحت السطحي.

- التهديدات التي تمثلها التغيرات المناخية، حيث تشير الدراسات الي أن التغير المناخي سوف يزيد من حدة الجفاف في منطقة الشرق الاوسط عموما، وهو ما يعني انخفاض موارد المياه وزيادة الطلب على مياه الري نتيجة لارتفاع درجات الحرارة.

٢- المناخ: يتأثر مناخ مصر بمجموعة من العوامل، من اهمها الموقع ومظاهر السطح والمنخفضات الجوية ونظام الضغط والمسطحات المائية، وتقع مصر في الاقليم المداري الجاف، فيما عدا المناطق الشمالية، والامطار في مصر قليلة وتتساقط بصفة اساسية في شمال مصر في فصل الشمال.

٣- التصحر: الصحاري تمثل النسبة الاعظم من ارض مصر، والتصحر في مصر ظاهرة جغرافية، ويقصد بها انخفاض او تدهور قدرة الانتاج البيولوجي للأرض، وهو ما يؤدي الي سيادة ظروف شبيهة بالبيئة الصحراوية[٦]، أي تدهور خصوبة الأراضي المنتجة، سواء كانت مراعي أو مزارع تعتمد علي الري بالأمطار أو مزارع مروية، والتصحر من المخاطر التي تتعرض لها الأراضي الصحراوية المستصلحة أثناء فترات الجفاف، حيث النقص في معدلات هطول الأمطار خلال عدة سنوات متتالية بشكل لا يعادل كمية البخر من تلك الأراضي، الامر الذي ينتج عنه تعرية سطح التربة من النباتات، وهو ما يؤدي الي التصحر، حيث تتدهور خصوبة وإنتاج الأرض[٧].

ج- **العوامل التكنولوجية**: والمقصود ليس فقط الآلات والمعدات المستخدمة في عملية الانتاج الزراعي، ولكن أيضا الوسائل الحديثة في تكنولوجيا المياه والتربة الزراعية، وتتسم الزراعة المصرية بمحدودية تطبيق واستخدام الوسائل الحديثة والمتقدمة في الزراعة، ويتسم القطاع الزراعي المصري تكنولوجيا بالآتي:

١- ضعف تقنيات الانتاج: مازال معظم القطاع الزراعي المصري يعتمد علي الوسائل والآلات المتوسطة الحداثة، كما ان أغلب العمالة الزراعية – أيدي عاملة أو ادارة - لا يمكن ان توصف بأنها عمالة حديثة او ماهرة، كما ان العمليات المتممة من

تغليف وتخزين وتسويق لا تؤهل للمنافسة القوية، كما أن معظم المؤسسات الناشطة في تلك الانشطة مؤسسات صغيرة.

٢- البحث والتطوير: برغم الاهمية الكبيرة للبحث والتطوير في مجالات الانتاج الزراعي، بقيت تلك الانشطة ضعيفة وغير مترابطة في مصر، ويعزي ذلك نسبيا الي غياب الحوافز الحكومية والسوقية، بالإضافة الي قلة مراكز البحوث الزراعية في دولة بحجم مصر وضعف تجهيزاتها ومواردها.

د- **العوامل المالية والمادية**: حجم الاستثمارات المتجهة الي القطاع الزراعي في مصر مازالت دون المستوي المطلوب، وهي لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع، ويساهم قطاع الزراعة بحوالي ١٢,٥ % من الناتج المحلى الإجمالي، وحوالي ٢٠ % من إجمالي قيمة الصادرات المصرية، ونحو ٣٠ % من إجمالي القوة العاملة وذلك خلال عام ٢٠٢١[٨]، وتوضح الأهمية النسبية لحجم القروض الممنوحة للقطاع الزراعي بواسطة الجهاز المصرفي بالأسعار الحقيقية أنها تناقصت خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمتوسط بلغ حوالي ٤,٥%، وتراوحت تلك النسبة بين حد أدنى بلغ حوالي ١,٤% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وحد اقصي بلغ نحو ٧,٠٤% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وهو ما يوضح أنه برغم أهمية القطاع الزراعي الاقتصادية إلا أنه لم يحظ بالاهتمام اللازم بالنسبة لحجم القروض الممنوحة اليه من الجهاز المصرفي، فقد ظهر انخفاض حجم القروض برغم ثبات حجم الائتمان خلال نفس الفترة[٩]، وقد بلغت نسبة الاستثمار الزراعي الي الاستثمار القومي نحو ٧,٧% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، انخفضت الي ٢,٩% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، لتصل الي ٤,٢% عام ٢٠١٦/٢٠١٥، ونحو ٥,٩% عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتنخفض الي ٤,٦% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١[١٠]، في حين بلغت الاهمية النسبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الزراعة الي جملة القطاعات الاقتصادية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٠,١٧% فقط (بلغت النسبة في قطاع البترول في نفس السنة ٢١,١٣%، وفي القطاع الصناعي ٢٦,٤٩%، وفي قطاع الانشاءات ٦,٥٣%، وفي اقطاع الخدمات ٤٠,٢٤%)[١١].

ه- **العوامل السياسية**: بالنظر الي أن مصر من أكثر بلاد العالم اعتمادا علي الواردات الغذائية فقد تضررت بشدة من ارتفاع اسعار الغذاء العالمية، وعلي الرغم من محاولات الحكومات المصرية التقليل من أثر ارتفاع أسعار الاغذية المستوردة بوسائل مثل الدعم والاعانات الا انها لم تتمكن من منع استيراد تضخم الاسعار، فقد ارتفعت اسعار المنتجات الغذائية بدرجات متفاوتة، وارتفعت معها ايضا النفقات الحكومية لتأمين دعم الغذاء والتخفيف من حدة أثر هذه الارتفاعات، وهو ما عمل علي خلق صعوبات اقتصادية ومخاطر اجتماعية متزايدة، كما ازداد العجز التجاري والمالي وزادت حدة مشكلة التضخم، وتذهب بعض الآراء الي أن الزيادات في اسعار الغذاء كانت حافزا مهما في احداث الاضطرابات السياسية التي ضربت المنطقة العربية في العقد الثاني من هذ القرن والمعروفة بالربيع العربي[١٢]، ومن زاوية اخري فقد استخدم الغذاء مرارا كسلاح سياسي من قبل الدول الكبرى – خاصة الولايات المتحدة – وفيما يخص مصر كان اشهر تلك المحاولات الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة علي مصر بسلاح الغذاء في منتصف الستينات من القرن العشرين (ايقاف توريد القمح لمصر طبقا للقانون تجارة الحاصلات الزراعية والمعونات والمعروف بالقانون العام ٤٨٠ - Public Law 480) كما كان للسياسة النيوليبرالية الامريكية المعروفة بإجماع واشنطن Washington Consensus والتي ظهرت أوائل الثمانينات وتوسعت في التسعينات من القرن العشرين أثرها الكبير علي البلدان النامية، ومن بينها مصر، حيث طلبت الولايات المتحدة تحرير القطاع الزراعي من اية قيود، وهو ما لم يكن مناسبا للظروف المحلية لكثير من الدول النامية[١٣].

و- **العوامل التنظيمية:** تتنوع العوامل التنظيمية المؤثرة علي الانتاج الزراعي في مصر، ويمكن ذكر أهمها في الآتي:

١-ضآلة الارض الزراعية: بلغت إجمالي مساحة الأراضي المنزرعة عام ٢٠١٨ نحو ٩،١٩ مليون فدان، مقابل ٩،١ في ٢٠١٥، وتتوزع المساحة المنزرعة بين الأراضي القديمة والتي تصل إلى ٦,١ مليون، و ٣,١ مليون فدان بالأراضي الجديدة المستصلحة[١٤]. وما زال المعمور المصري يقتصر بصورة اساسية علي الوادي

والدلتا، ومساحته ٣٥٠٠٠كم/مربع، أي ٣,٥% من مساحة الدولة والبقية ٩٦,٥% صحراء[١٥]، وتعاني الأراضي الزراعية في مصر من عدة مشاكل كما وكيفا، من أهمها تفتت وتبعثر الحيازات، والانتقاص العمدي للأرض الزراعية من جانب الانسان، ومن ناحية أخري ليس هناك امكانات كبيرة للتوسع في استصلاح الأراضي الصحراوية في مصر، لمحدودية نصيب مصر من المياه، وللتكاليف الكبيرة لتلك المشروعات.

٢- قلة الايدي العاملة في القطاع الزراعي، وتوجه جزء كبير من العمالة في الريف الي المدن للعمل في قطاعي الصناعة والخدمات، ونقص وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية كالأسمدة الضرورية والمبيدات، ونقص المعدات الحديثة للزراعة لدي طبقة الزراع، والزحف العمراني، وغياب الاساليب التعاقدية في كثير من الاحيان بين وحدات الانتاج الزراعي والاسواق، حسب مواصفات معينة وكميات مناسبة متفق عليها.

المبحث الثاني

استراتيجية استئجار الأراضي في الخارج اقليمياً ودولياً

يعني ان تقوم دولة ما بتأجير ارضها الزراعية لدولة أخري قيام الدولة المستثمرة باستئجار أراض زراعية في الدولة المستضيفة لمدد طويلة تصل الي عقود (استئجار دول الخليج العربي لأراض زراعية في افريقيا تصل الي ٥٠ – ٧٠ سنة) بهدف استزراعها وفلاحتها وتصدير انتاجها الي الدول المستأجرة[١٦] ، ويختلف استئجار واستثمار الأراضي في الخارج عن بعض المصطلحات التي تحمل دلالات تاريخية وسياسية معينة، مثل مصادرة الأراضي، أو الاستعمار الاستيطاني، أو نهب الأراضي، وهي عمليات جاءت في سياقات تاريخية ارتبطت بعهود استعمار الدول الكبرى للدول النامية، وهو ما يختلف جذريا عن استئجار واستثمار الأراضي في الخارج حاليا، حيث ان جزءا مهما من تلك الظاهرة تقوم به دول نامية (الدول المستأجرة او المستثمرة) في دول نامية أخري او دول متقدمة (الدول المؤجرة أو الدول المستضيفة) .

أولا: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي للدول

هناك ثلاثة استراتيجيات رئيسة يمكن للدول المختلفة اتباع احداها او اتباع بعضها لتحقيق أمنها الغذائي، وهذه الاستراتيجيات هي:

أ- **الانتاج المحلي**: حيث تتوافر امكانات الزراعة الواسعة مما يتيح للدولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من أغلب السلع الزراعية، وأغلب دول العالم تعتمد علي مزيج من الانتاج الزراعي المحلي والواردات الزراعية لتحقيق أمنها الغذائي، مع اختلاف نسبة كل منهما في هيكل تحقيق الأمن الغذائي لديها، تبعا لظروف عديدة.

ب- **الواردات الغذائية التجارية**: حيث تعتمد كثير من الدول علي استيراد أغلب احتياجاتها من السلع الزراعية من الخارج، حيث تؤدي التجارة الدولية في الغذاء دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي في الدول ذات المحدودية في الامكانات الزراعية، وتستكمل الباقي بتلقي معونات الغذاء من الدول الصديقة، وانتاج جزءا من احتياجاتها الزراعية محليا، ويرتبط بذلك البند **المعونات الغذائية** التي تقدمها بعض الدول الغنية بإمكاناتها الزراعية الي دول أخري ترتبط معها بروابط سياسية او اقتصادية معينة، وغني عن البيان ان تلك الوسيلة ليست دائمة، كما أن تكلفتها السياسية والاستراتيجية كبيرة.

ج- **الاستحواذ أو استئجار الأراضي في الخارج**: حيث تتوجه استثمارات دولة ما الي استئجار وحيازة اراض زراعية في دولة ثانية بغية توفير جزء من الحاصلات الزراعية التي تحتاج اليها، حيث تتميز الدول المستضيفة بوفرة مصادر المياه وجودة الأراضي وتوفر وانخفاض تكلفة الايدي العاملة، وعقب الازمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ انتشرت تلك الظاهرة عالميا علي نطاق واسع، بعد ان كانت قاصرة علي عدد بسيط من الدول المستثمرة والمستضيفة.

ثانياً: دوافع الدول المستثمرة والدول المستضيفة

تتعدد وتتنوع دوافع الدول المختلفة لاستئجار الأراضي في الدول الأخرى، كما تتعدد اسباب ترحيب الدول المستضيفة بذلك النوع الحديث من الاستثمار الزراعي، ويمكن بيان ذلك في الاتي:

أ- دوافع الدول المستثمرة (المستأجرة):

١- تلجأ كثير من الدول المستثمرة الي الاستثمار الزراعي الخارجي للمحافظة علي مواردها المائية المحدودة، وتمثل حالة دول الخليج العربية أبرز مثال علي ذلك، فتلك الدول وبرغم ضآلة اعداد السكان بها الا انها لا تتمتع بموارد مائية يعتد بها، وتعد الموارد المائية الكافية العنصر الحاكم في عملية التنمية الزراعية في مجموعها، وطبقا للأمم المتحدة فإنه من المتوقع حدوث عجز في امدادات المياه بنسبة ٤٠% بحلول عام٢٠٣٠ ما لم يبادر المجتمع الدولي الي تطوير أليات جديدة لإدارة المياه(١٧)، ومن هنا لجأت الدول التي تعاني من ندرة عنصر المياه الي الدول التي تتميز بوفرة امتلاكها لذلك العنصر الحيوي.

٢- عدم الاعتماد بصورة كاملة علي الاستيراد الخارجي للسلع الزراعية، والخوف الناجم عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية الذي حدث مرارا، وصدمات سلاسل الامداد، بالإضافة الي ان الاعتماد علي السوق العالمية في الحصول علي المحاصيل الاستراتيجية المهمة هو نوع من التبعية الاقتصادية التي يتبعها نوع من التبعية السياسية، وقد أثارت التقلبات الاخيرة في أسعار المنتجات الغذائية التي جاءت مع الحرب الروسية الاوكرانية المخاوف بشأن تكلفة السلع الغذائية وتوافرها في البلدان التي تعتمد بشدة علي الواردات الغائية، اما بالنسبة للدول الاكثر ثراء، فالمخاوف ليس من ارتفاع أثمان السلع الغذائية عالميا مع الازمات المختلفة بقدر احتمال لجوء المصدرين الرئيسيين الي تقييد التصدير وقت الازمات(١٨)، وعلي المدي الطويل، وفي ضوء النمو السكاني المتزايد وعجز موارد المياه والتغير المناخي تمثل قضية الاستثمار في انتاج الغذاء في الخارج

بالنسبة للبلدان كثيفة الاستيراد لتلك السلع – وعندما لا تصبح زيادة الاكتفاء الذاتي من الغذاء خيارا ممكنا – واحدة من العناصر الممكنة والمطروحة لاستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في كثير من البلدان.

٣- رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وذلك عن طريق توجيه تلك الموارد الي انتاج السلع الزراعية ذات الميزة النسبية[١٩] وتصديرها.

٤- زيادة كفاءة رأس المال المستخدم.

٥- توفير السلع الزراعية المطلوبة بكميات كافية، وهو ما يؤدي الي استقرار الاسعار والحد من تضخم اسعار الغذاء.

٦- تحسين وضع الميزان التجاري، بتقليل الواردات الزراعية الاستراتيجية وهو رقم كبير في ميزانيات دول عديدة حول العالم.

٧- تعتمد بعض الدول الصناعية علي واردات السلع الزراعية غير الغذائية – كالقطن والمطاط وغيرهما- كجزء من منظومتها التصنيعية ودورها في نظم الانتاج والاستهلاك العالمية، ويحتاج استمرار تلك المنظومة الي التدفق المستمر والوصول الأمن الي هذه السلع، وهو ما يفتح الباب لزراعة هذه المنتجات كجزء من الاستثمارات الزراعية في الدول المضيفة.

ب- دوافع الدول المستضيفة (المؤجرة) :

١- جذب الاستمارات الاجنبية المباشرة الي القطاع الزراعي لتلك الدول، مع ما يستتبعه ذلك من ضخ كميات كبيرة من الاموال في اقتصادات الدول المستضيفة، وتشغيل فائض العمالة واستخدام تكنولوجيا زراعية اعلي كثيرا من مثيلتها المحلية.

٢- استغلال اراض زراعية متوفرة بكثرة في تلك البلدان، أو استصلاح اراض صحراوية جديدة لا تستطيع البلاد المستضيفة تحمل التكاليف الضخمة لاستصلاحها ماليا وتكنولوجيا.

٣- طبقا لبنود كثير من الاتفاقيات الموقعة بين البلدان المؤجرة والبلدان المستأجرة فإن جزءا من انتاج الأراضي المستأجرة يستهلك محليا في البلدان المؤجرة، وهو ما يعود بالنفع علي البلدان المؤجرة، ويساهم في حل مشكلة الأمن الغذائي لديها.

ثالثاً: معوقات وصعوبات استئجار الأراضي في الخارج

هناك كثير من الصعوبات والمعوقات الفنية والاجتماعية تواجه قضية الاستحواذ علي الأراضي في دول أخري وزراعتها لمصلحة الدولة المستثمرة، ومن ابرز هذه المعوقات الاتي:

أ- ان استئجار اراض زراعية في دول أخري قد يجرد المزارعين المحليين من ممتلكاتهم، فتتولد اضطرابات وإمكانية فعلية لنشوب نزاع عنيف وانعدام الاستقرار، وهو ما يعرِض موثوقية إعادة الصادرات إلى الأسواق المحلية للمستثمرين إلى الخطر، وبرغم ذلك فإذا تم ترتيب مجموعة من السياسات التي تعمل علي تنمية تلك المجتمعات المحلية في مختلف النواحي – وليس فقط الناحية الزراعية – فقد تثبت تجربة الاستثمار الزراعي بين الدول المختلفة بأنها خيار مربح للطرفين.

ب- ينظر كثيرون الي استئجار اراض زراعية في دول أخري – غالبا ما تكون دولا نامية فقيرة – بأنه نوع من اعادة انتاج النظام الاستعماري مرة أخري، باعتباره شكلا من أشكال الاستعمار الاقتصادي الاستغلالي[٢٠]، ومع ذلك تختلف قضية استئجار اراض للزراعة في دول اخري عن الفترات والتجارب السابقة في عدة أمور، من بينها[٢١]: تركيزها علي المحاصيل الغذائية الاساسية، وهو ما يختلف عن التركيز علي المحاصيل النقدية مثل القطن والمطاط والتبغ والبن والشاي والكاكاو في الفترة الاستعمارية، تركيزها علي قارة افريقيا تحديدا، وهو ما يختلف عما حدث خلال الحقبة الاستعمارية، حيث العالم كله كان ساحتها، وخاصة أمريكا اللاتينية وأسيا، بالإضافة الي ان الموجة الجديدة من استثمار الأراضي الزراعية في الخارج تنطوي علي نوع مختلف من المستثمرين – كثير منهم من الدول النامية – مثل الصين ودول

الخليج العربي وكوريا الجنوبية ومصر، وتستخدم كثير من الدول المستثمرة شراكات من القطاع العام والقطاع الخاص لديها لاستئجار اراض في الخارج، وهو ما يختلف عن التجربة الاستعمارية التي سيطرت طبقاتها الكولونيالية علي القرار السياسي والاقتصادي للدول التي احتلتها واخذت فائض انتاجها عنوة وبدون حقوق لأصحاب الارض.

ج- تشمل الصعوبات التي تكتنف عملية الحصول علي اراضي في الخارج مجموعة أخري من السياسات مثل: عدم الشفافية في بعض صفقات الأراضي، ومحاباة المستثمرين عن طريق بخس قيمة الارض، وتقديم اعفاءات جمركية وضريبية سخية، واحتمالية تهجير بعض السكان من اراضيهم، وتعريض الأمن الغذائي للبلدان المضيفة للخطر.

د- نشوء حركة فكرية حديثة – يسارية الطابع – تناصب هذا الشكل الجديد من الاستثمار العداء، وهي حركة منتشرة في كثير من دول العالم، ولها وسائلها الاعلامية والدعائية من مجلات وإصدارات مختلفة، وهناك شكوك ان بعض الدول الكبرى لا توافق أو تحبذ هذا النوع الجديد من الاستثمار، ويظهر ذلك في كثير من الكتب والمشورات التي تصدر في بعض تلك الدول، بل وفي بعض اصدارات المؤسسات الاقتصادية الدولية الواقعة تحت نفوذ تلك الدول، لان توسع الدول المشاركة فيه كفيل بنزع سيادة الدول الكبرى علي أمور الغذاء حول العالم، حيث تسيطر عالميا اربع شركات عالمية ضخمة دولية النشاط، والتي يطلق عليها الأربع الكبار، فنحو ٧٥% من التجارة العالمية في الحبوب واللحوم تسيطر عليها هذه الشركات الاربع، وهي: Archers Midland و Bung و Cargill و Dreyfus وهي التي تتحكم في حركة الغذاء العالمية[٢٢].

ه- هناك مجموعة من الصعوبات والعقبات تواجه المستثمرين في البلدان المضيفة، من أبرزها غياب البنية التحتية المناسبة، فالطرق والتنقل داخل البلاد المضيفة مازال صعبا، وخاصة في المناطق الريفية، حيث جودة الطرق سيئة، وخاصة في كثير من الدول الافريقية وبعض الدول الاسيوية ككمبوديا مثلا التي تتوجه اليها كثير من الاستثمارات الزراعية الخليجية، وحالة موانئ التصدير والاستيراد تحتاج الي

استثمارات كبيرة لرفع كفاءتها، كما أن البنى التحتية الخاصة بالطاقة والاتصالات ضعيفة خارج المدن الرئيسية وفي الريف، والكهرباء باهظة الثمن، بالإضافة الي مشاكل القطاع المصرفي في كثير من الدول المضيفة، وهو ما يسبب مشكلات متعددة للمستثمرين، بالإضافة الي ممارسات الفساد وغياب سيادة القانون في كثير من تلك البلدان(٢٣).

و- المخاطر السياسية في البلدان المضيفة، فكثير من تلك البلاد تواجه اضطرابات ونزاعات داخلية، وبعضها شهد حروبا اهلية أو مشاكل مع جيرانها، وجزء منها تتمتع باستقرار سياسي هش، ويؤثر كل ذلك علي استدامة الاستثمارات في تلك البلدان، كما أن عوامل الأمن الشخصي للمستثمرين في تلك البلدان ربما تواجه صعوبات مختلفة.

ز- أن بعض البلدان المضيفة لتلك الاستثمارات هي نفسها لديها مشاكل في تحقيق أمنها الغذائي، وبعضها مستورد للغذاء كباكستان واثيوبيا والسودان وكثير من الدول الافريقية المضيفة، أو لديها مشاكل في أمنها المائي كمصر والفلبين.

برغم كل ذلك فيمكن القول ان العقبات والصعوبات السابقة ليست مما لا يمكن التغلب عليها، وخاصة مع التطور المتزايد للدول المضيفة، والتعامل مع كثير من بنود المشاكل السابقة ومحاولات حلها.

رابعاً: استئجار الأراضي في الخارج علي المستوي الاقليمي

عملت دول كثيرة في منطقة الشرق الاوسط، وخاصة دول الخليج العربي – وهي دول صحراوية تتميز بالجفاف الشديد – علي اعادة تقييم استراتيجياتها للأمن الغذائي بعد الأزمتين الكبيرتين للغذاء في العالم أعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠١٠-٢٠١١، واصبحت كثير من الحكومات في المنطقة أكثر تحفظا في الاعتماد الكبير علي الواردات الغذائية، وقد تمثل العنصران الرئيسيان في الاستراتيجية الجديدة في عودة الاهتمام بالإنتاج الغذائي المحلي، واستئجار وتملك الأراضي في البلدان المضيفة، لتلبية احتياجاتها الغذائية مباشرة، ولم تكن دول الخليج العربية بمفردها التي

لجأت الي هذه الاستراتيجية الجديدة – استئجار الأراضي بالخارج - بوصفها طريقا جديدا لتحقيق أمنها الغذائي، فقد انضمت الي هذه الاستراتيجية دول – بصورة أقل اتساعا – مثل مصر وليبيا والاردن.

ويوضح الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائي أهم الدول التي اتبعت تلك الاستراتيجية الجديدة في المنطقة العربية، وأهم الدول المضيفة، والغايات المعلنة للمشروع ومستوي الصفقات، ومن الجدول نلاحظ تعدد صفقات استئجار الأراضي من الدول العربية (دول الخليج العربي الست بالإضافة الي مصر وليبيا والاردن) في العديد من دول قارتي أفريقيا وأسيا. وبخلاف دول أخري – تمثل المحاصيل النقدية الصناعية او محاصيل الوقود الحيوي اهتمامها الاكبر – فإن الحافز الرئيس لدول المنطقة العربية من استحواذها علي الأراضي في الخارج هو تحقيق أمنها الغذائي[٢٤]، ومن أبرز الاستراتيجيات العربية لاستئجار واقتناء الأراضي خارجيا " مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج " والتي اطلقت عام ٢٠٠٩، حيث قدمت الدولة السعودية حوافز ائتمانية سخية للمستثمرين من القطاع الخاص للاستثمار الزراعي الخارجي، وتتضمن مبادرة عبد الله المبادئ التالية[٢٥]:

أ- القطاع الخاص هو المستثمر الاساسي في الدول المضيفة، فالدولة لن تقوم بالاستثمار بنفسها وانما من خلال القطاع الخاص، مع تقديم كل الحوافز والدعم له، وقد تغير هذا الترتيب فيما بعد، ودخلت الدولة السعودية بواسطة شركاتها العامة للاستثمار في مجال امتلاك الأراضي الزراعية في الدول الخارجية[٢٦].
ب- قبول المملكة بأن يكون جزء من الانتاج للأسواق المحلية بالدول المضيفة.
ج- تضمن الدولة السعودية تلك الاستثمارات، من خلال ترتيب اتفاقيات ومذكرات تفاهم ومعاهدات استثمار ثنائية مع الدول المضيفة تضمن أن تكون الاستثمارات ذات عقود طويلة الاجل، وتوفير سبل الحماية والامان الكافية لتلك الاستثمارات في البلدان المضيفة (عدم التأميم او المصادرة أو نزع الملكية).
د- قيام الدولة بوضع ألية مناسبة لاستلام المحاصيل ونقلها الي الداخل السعودي.

ه- تحمل الدولة السعودية بعض مشروعات البنية الاساسية المرتبطة بهذه الاستمارات، وخاصة أن أغلب الدول المضيفة لا تتوافر بها بقدر مناسب خدمات البنية الاساسية من شبكات طرق حديثة وطاقة كهربائية وسكك حديدية وموانئ حديثة.

وقد قدمت البلدان المضيفة الكثير من الحوافز المتنوعة والترتيبات المؤسسية للمستثمرين الاجانب، وقامت الحكومة الاثيوبية علي سبيل المثال عام ٢٠٠٩ بإعلان استراتيجية التنمية الزراعية القائمة علي التصنيع، وانشاء مديرية دعم الاستثمار الزراعي بوزارة الزراعة الاثيوبية لتدير عمليات استئجار الدول المستثمرة لأراض زراعية في اثيوبيا، وقدمت كثير من الدول المضيفة حوافز متعددة للاستثمار الزراعي، مثل الحصول علي حقوق طويلة الأجل بشأن استئجار الأراضي لديها، بالإضافة الي مجموعة من الحوافز الأخرى كالإعفاءات الضريبية، والاعفاء من التعريفات الجمركية علي الواردات، وضمانات تحويل الارباح، وكذلك ضمانات تتمثل في اعادة جزء من المحصول او المحصول كله الي البلد المستثمر[٢٧]، وتعتمد الدول العربية مجموعة من الترتيبات المؤسسية في استثماراتها الزراعية في الدول المضيفة، تشمل استثمارات الحكومات وشركاتها العامة، وصناديق الثروة السيادية (كما في دولة الامارات العربية) والاستثمار من قبل المؤسسات المالية الاقليمية متعددة الاطراف، مثل الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، بالإضافة الي الاستثمار بواسطة المؤسسات والشركات الخاصة، والتي تجد غالبا دعما كبيرا من دولها[٢٨].

خامساً: استئجار الأراضي في الخارج علي المستوي العالمي

تتعدد وتتباين دوافع دول العالم المختلفة من لجوئها الي الاستثمار الزراعي الخارجي، فبعضها تهدف بصورة رئيسة الي تحقيق امنها الغذائي، حيث تتعرض مواردها المائية الي النضوب وتسارع أجل النفاذية، ويعاني بعضها من قلة الأراضي السهلة والمنبسطة – مقابل عدد السكان الضخم – مثل الصين، ويتصف بعضها الاخر

بندرة الأراضي القابلة للزراعة كالمملكة المتحدة، وتعمل كثير من الدول حول العالم الي حماية نفسها من تقلبات السوق العالمي للغذاء، وتستثمر بكثافة في اقتناء الأراضي الزراعية في الخارج، فبواسطة شحن المنتجات الزراعية من الدول المضيفة للاستثمارات وتجاوز السوق العالمي يمكنها – كما ذهبت بعض التقديرات – خفض تكاليف انتاج الغذاء بنسبة ٢٥%[٢٩]، وكان لارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وزيادة الطلب علي الغذاء دوره في تنامي اهتمام الشركات دولية النشاط باستئجار الأراضي الزراعية في دول العالم المختلفة، بغرض زراعة المحاصيل الزراعية واعادة تصديرها، وقد تسبب ارتفاع الطلب علي الوقود الحيوي في تنامي هذه الظاهرة عالميا، فقد كان انتاج الايثانول من المحاصيل السكرية وبخصة قصب السكر هو دافع الشركات الدولية الكبرى للتوجه نحو الدول النامية، لزراعة المحاصيل السكرية لإنتاج الايثانول، فشركة Addax Bioenergy ومقرها جنيف قامت باستئجار ١٠٠ ألف هكتار من الأراضي في سيراليون وزراعتها بقصب السكر، بغرض انتاج الايثانول[٣٠]. ومازال هناك تضارب كبير في عدد وحجم ظاهرة اقتناء الأراضي الزراعية في الخارج، فذكرت بعض التقارير ان ظاهرة استئجار الأراضي الزراعية خارجيا بدأت في الارتفاع عام ٢٠٠٥، وتسارعت عام ٢٠٠٨ في ذروة أزمة الغذاء العالمية، وبلغت ذروتها عام ٢٠٠٩، وطبقا لتقديرات الإسكوا فقد أنفق ما بين ٢٠ – ٣٠ مليار دولار سنويا علي تأجير الأراضي الزراعية في الدول النامية خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩[٣١]، وتسجل مبادرة " مصفوفة الأراضي " انه خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ سجلت ١٢١٧ صفقة لتأجير الأراضي عالميا، شملت ٨٣,٢ مليون هكتار، أي نجو ١,٧% من المساحة الزراعية في العالم، يمثل انتاج الغذاء ٣٤% من تلك الصفقات، ويخصص جزء كبير من المتبقي لإنتاج محاصيل الوقود الحيوي[٣٢]، ويوضح الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائي صفقات تأجير الأراضي حسب الاقاليم عام ٢٠١٦، ومنها يتضح أن حجم المساحات التي تم التعاقد الفعلي عليها عام ٢٠١٦ بلغ ٢٦,٧ مليون هكتار، وأفريقيا وجنوب شرق أسيا هما أكثر مناطق العالم استضافة لهذه الظاهرة، وافريقيا هي الوجهة الأكثر استهدافا لصفقات تأجير واقتناء الأراضي، فما يقرب من نصف الأراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة في العالم توجد في

أفريقيا[٣٣]، وقد أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة في التزايد في العقود الأخيرة، فقد زادت التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة ثلاثة أضعاف، لتبلغ ٣ مليار دولار سنويا خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧، وقد بلغ رصيد التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة ٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧[٣٤].

المبحث الثالث

استئجار الأراضي في الخارج والأمن الغذائي لمصر

تصدرت الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قائمة المستثمرين في المنطقة العربية، في حين كانت مساهمة مصر في هذا المجال – سواء بالنسبة لعدد الدول التي تستثمر فيها او حجم الأراضي المستثمرة – محدودة بالنسبة لحجم مساهمة دول عربية كثيرة، ومن زاوية أخري، فالبيانات الخاصة بالاستحواذ علي الأراضي أو استئجارها في الدول المضيفة قليلة، وجزء لا يستهان به منها لا يتسم بالشفافية الكاملة، الا أنه توجد مبادرة دولية مستقلة أسمها Land Matrix قامت بإعداد قاعدة بيانات عامة لصفقات الأراضي حول العالم.

أولا: مصر كبلد مضيف للاستثمار الزراعي

أصبحت مصر منذ عقدين تقريبا مقرا لاستثمارات عربية ودولية في الأراضي الزراعية، وتأتي الامارات العربية المتحدة في مقدمة الدول التي تستثمر في مصر زراعيا، ويأتي بعدها المملكة العربية السعودية، ومن دول العالم تستثمر اليابان في بعض المناطق في مصر وتستأجر أرضا زراعية مصرية، ولا يمكن تتبع الحجم الدقيق لعمليات الاستثمار الاجنبي في قطاع الزراعة في مصر، لأن الشركات المستثمرة تدخل في تحالفات معقدة مع بعض شركات الاستثمار الزراعي المحلية الصغيرة مثل دلتاكس والفتح والمغربي وغيرهم.

في نهاية عام ٢٠٠٩ – ونتيجة لأزمة الغذاء العالمية – أعدت شركة الاستثمار الزراعي (جنات) التي تتخذ من الامارات العربية المتحدة مقرا لها خطة استثمارية لزراعة نحو ٤٢ ألف فدان في مصر، لزراعة القمح والذرة وبعض المحاصيل الأخرى، وكانت خطة المشروع انتاج نحو ٣٥٠ ألف طن من القمح سنويا[٣٥]، وتستثمر الشركات الاماراتية في الأراضي الزراعية في مصر في مناطق متعددة، من بينها توشكي وشرق العوينات والصحراء الغربية ومنطقة الصالحية والوادي الجديد، وأهم المحاصيل التي تهتم بها الشركات الاماراتية القمح والذرة والبرسيم والفاكهة (المانجو) والبطاطا[٣٦]. وابرز الشركات الاماراتية العاملة في استجار الأراضي الزراعية في مصر شركة جنان، التي تستأجر ما يقارب من ١٥٠ ألف فدان في مصر في مناطق مختلفة، أخرها منطقة شرق العوينات، ضمن مشروع طموح تبنته الدولة المصرية لإضافة مليون ونصف المليون فدان للمساحة الزراعية في مصر[٣٧] ، وتعد شركة الظاهرة واحدة من أبرز الشركات الاماراتية العاملة في مجال الاستثمار الزراعي، حيث تختص بزراعة وإنتاج وبيع السلع الغذائية مثل الأرز والقمح والفاكهة والخضار وانتاج الاعلاف، وقد قامت الشركة بسلسلة من عمليات الاستحواذ والشراكة مع منتجي الأغذية والأعلاف حول العالم، كما تملك وتدير قاعدة كبيرة من الأصول حول العالم تشمل أراضٍ زراعية تمتد على مساحة ٢٠٠ ألف فدان، وتمتلك شركة الظاهرة نحو ١٣ فرع علًى مستوى العالم، برأسمال يبلغ حوالى ١,٢ مليار دولار، وقد أسست شركة الظاهرة فرعا لها في مصر (شركة الظاهرة الزراعية - مصر) وقد تأسس فرع الشركة المصري عام ٢٠٠٧ كثمرة للتعاون بين حكومتي البلدين، وتعد مصر الدولة الرابعة في حجم استثمارات شركة الظاهرة عام ٢٠١٦، حيث قدر إجمالي استثماراتها في مصر بنحو ٣ مليار جنيه[٣٨]. بينما تشمل الشركات السعودية الرائدة في مجال استئجار الأراضي حول العالم: شركة الراجحي (شركة محمد عبد الله الراجحي للأعمال) والتي تمتلك مجموعة من الشركات التابعة مثل شركة الشرق الأقصى للاستثمار الزراعي، وشركة تبوك للتنمية الزراعية، وشركة جنات للاستثمار الزراعي، بالإضافة الي شركات المستثمر السعودي محمد العمودي، وشركة نجمة السعودية للتنمية الزراعية، وشركة المملكة للتنمية الزراعية، وشركة

هادكو HADCO ، وتستثمر الشركات السعودية بصفة رئيسة في مصر في منطقة توشكي، حيث تبلغ جملة الأراضي المستثمرة نحو ٤٢ ألف هكتار، وأهم المحاصيل المستثمر فيها الشعير والقمح والبرسيم والذرة، ومجموعة الراجحي هي صاحبة اكبر الاستثمارات الزراعية السعودية في مصر[٣٩]، بينما تشمل استثمارات صندوق التنمية السعودي في مصر انشاء عدد ١٣ تجمع زراعي، تبلغ جملة الاموال المستثمرة فيها ٣٩٨ مليون ريال سعودي[٤٠] ، بينما تمثل اليابان الدولة الاجنبية – غير العربية – الوحيدة التي تستثمر في زراعة الأراضي في مصر، ويوضح كل من الجدولين (٤) و (٥) بالملحق الاحصائي صفقات استئجار الأراضي الزراعية في مصر خلال الفترة ٢٠٢٢ – ٢٠٢٤ وأهم الدول المستثمرة في مصر وعدد الصفقات.

ثانيًا: لاستثمارات الزراعية المصرية في الخارج

نتيجة للمشاكل الهيكلية التي تواجه الزراعة في مصر (وخاصة عاملي المساحة والمياه) لجأت مصر الي استراتيجية الاستحواذ أو استئجار الأراضي الزراعية في الخارج، كاستراتيجية مكملة للإنتاج الزراعي المحلي، وكبديل لاستيراد الغذاء من الخارج وما يستتبعه من مشكلات فنية وسياسية، وكان من الطبيعي ان تتجه مصر بصفة رئيسة الي قارة افريقيا لقرب المسافة ومتانة العلاقات المصرية مع دولها وتوفر كافة المقومات الزراعية في تلك البلدان(الأراضي الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة)، وتشير البيانات المتاحة الي محدودية مساهمة مصر في مجال الاستحواذ واستئجار الأراضي في الخارج مقارنة ببعض من الدول العربية وكثير من دول العالم، وفي البداية كان تركيز الاستثمارات الزراعية المصرية – سواء بواسطة الحكومة المصرية أو القطاع الخاص المصري – علي ثلاثة دول هي: السودان وجنوب السودان وأوغندا، وفي عام ٢٠١٦ كانت نسبة الاستثمارات المصرية في السودان نحو ٥٥,٦% من جملة الاستثمارات الزراعية المصرية في الخارج، وبعدها جنوب السودان بنسبة ٤٤,٣% من جملة الاستثمارات، وأخيرا جاءت دولة أوغندا بنسبة شديدة الانخفاض لم تتجاوز ٠,١%[٤١]، وهناك شركة واحدة من القطاع الخاص

المصري (شركة القلعة القابضة) ذهبت الي دولة السودان، واستثمرت هناك ما مساحته ١٣٢ ألف هكتار، كما استثمرت في دولة جنوب السودان ما مساحته ١٠٥ ألف هكتار، في حين استثمرت وزارة الزراعة (ممثلة للحكومة المصرية) ما مساحته ٢٠٠ هكتار في دولة السودان، وكان تركيز الاستثمارات المصرية علي مجموعة من المحاصيل من أهمها: القمح (تم تخصيص أراض لزراعة ٢ مليون طن قمح سنويا في السودان) بالإضافة الي الذرة الرفيعة وعباد الشمس والارز وقصب السكر والقمح[٤٢]، وقد تغير الوضع نسبيا فيما تلي ذلك من السنوات، وتوسعت الاستثمارات الزراعية المصرية في الخارج لتضم دولا جديدة في قارة أفريقيا، ولتخرج من دائرة الدول الافريقية الي بعض البلدان الاسيوية، ويوضح الجدول رقم (٦) بالملحق الاحصائي الدول التي استثمرت فيها مصر في مجال استئجار الأراضي الزراعية وعدد الصفقات عام ٢٠٢٤، ونجد أن مصر استحوذت علي أراض زراعية في جنوب افريقيا، بعدد صفقات موقعة بلغت ٢(حجم الأراضي المستثمرة ٦٦٤٦ هكتار) واوغندا بصفقة واحدة (بحجم اراضي بلغ ٢٠٠ هكتار) والسنغال بصفقة واحدة موقعة (بحجم اراضي بلغ ٤٩,٥ هكتار) ودولة النيجر بصفقة استحواذ واحدة (وغير معروف حجم الأراضي المستثمرة هناك)، بينما توسعت الاستثمارات الزراعية المصرية لأول مرة خارج قارة افريقيا، وتوجهت الي دولة جورجيا في قارة أسيا، بعدد صفقات موقعة بلغ ٤ صفقات (بجملة اراضي بلغت ٦٦٠٠ هكتار).

ثالثًا: الرؤية المصرية بخصوص الاستثمار الزراعي الخارجي

يمكن القول ان دوافع مصر للاستثمار الزراعي الخارجي تتمثل في الاتي:

أ- ندرة الموارد المائية المتاحة لمصر: تتزايد الاحتياجات المائية للزراعة والشرب والصناعة في مصر زيادة مطردة، بسبب الزيادة السكانية وتغير أنماط الاستهلاك، مما أنتج فجوة كبيرة بين الاحتياجات المائية والموارد المائية المتوفرة لمصر، وتبلغ اجمالي الاحتياجات المائية لمصر سنويا ١١٤ مليار متر مكعب، ويتم استيراد مياه افتراضية – في صورة استيراد سلع ومنتجات زراعية – بنحو ٣٤ مليار متر مكعب

في السنة، في حين تبلغ اجمالي الموارد المائية المتاحة لمصر ٥٩,٢ مليار متر مكعب سنويا، ويتم سد الفجوة المائية – والتي تبلغ ٢٠,٧ مليار متر مكعب – نسبيا بواسطة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي والمياه الجوفية ومياه الامطار[٤٣]، ويبلغ نصيب الفرد في مصر من الموارد المائية أقل من ٦٠٠ متر مكعب في السنة (وهو أدني من الحد العالمي للفقر المائي والذي يبلغ ١٠٠٠ متر مكعب سنويا) ومن المتوقع أن يهبط متوسط نصيب الفرد في مصر من المياه بحلول ٢٠٥٠ الي ٣٥٠ متر مكعب سنويا[٤٤].

ب-تراجع مستوي الأمن الغذائي في مصر: أظهرت الازمات الغذائية العالمية المتتالية – وخاصة ازمة الغذاء العالمية عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم الازمة الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢ – محدودية فعالية سياسات الأمن الغذائي لكثير من دول العالم، ونهاية عصر ما يعرف ب " الغذاء الرخيص " وهو ما أدي الي تغيير كثير من دول العالم لاستراتيجياتها في تحقيق أمنها الغذائي، ويوضح الجدول رقم (٧) مؤشر الأمن الغذائي لمصر ومجموعة من الدول العربية عام ٢٠٢٢، ومنه يتضح تدني ترتيب مصر في مؤشر الأمن الغذائي بالنسبة لكثير من الدول العربية المناظرة.

ج-خيارات مصر لمواجهة تزايد الفجوة الغذائية: بالإضافة الي الخيار الرئيسي لأي دولة وهو تنمية مواردها الزراعية المحلية -وهو ما توجد عليه قيود من كمية المياه المتاحة وحجم الأراضي الصالحة للاستخدام في مصر – فإن الدول تلجأ الي نوعين من الحلول هما:

١- تجارة المياه الافتراضية: وهو مصطلح يقصد به أن تصدر البلدان المختلفة المنتجات التي تمتلك أفضلية نسبية في انتاجها، وفي نفس الوقت تستورد المنتجات التي تعاني نقصا نسبيا في القدرة على انتاجها، منظورا لكل ذلك من زاوية كمية المياه الازمة لإنتاج المحاصيل المختلفة ومدي توفرها في الدولة المعنية.

٢- استئجار الأراضي الزراعية في الخارج: وهو نوع من الاستثمار الزراعي الخارجي، لا يختلف كثيرا عن الاستثمار في الصناعة أو الخدمات بين الدول المختلفة، وهو ما أخذت به مصر مؤخرا.

رابعًا: الاستثمار الزراعي الخارجي وخطة التنمية المستدامة في مصر متوسطة الاجل ٢٠١٨ -٢٠٢١:

اهتمت خطة التنمية المستدامة لمصر بقضية الاستثمار الزراعي الخارجي، وكان تركيزها الأول علي الاستثمار الزراعي في قارة افريقيا لعوامل متعددة، من بينها القرب الجغرافي، واستخلاص الدروس من تجربة جديدة تقدم عليها مصر في دول لها معها علاقات قوية، وقد اعتمدت الرؤية العامة للمشروع علي انشاء مزارع مصرية مشتركة في دول القارة الافريقية، وهدف المشروع الي تعزيز دور مصر الريادي في القارة الافريقية، ونقل الخبرة والتكنولوجيا المصرية الي الدول الافريقية ذات مستويات التنمية المتواضعة، وتأمين موارد مصر المائية، وفتح مجالات استثمارية جديدة أمام القطاع الخاص المصري، وزيادة التبادل التجاري بين مصر والدول الافريقية خاصة تجارة الحاصلات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة[٤٥]، وحددت خطة التنمية المستدامة مجموعة من الدول الافريقية للاستثمار الزراعي المصري فيها وهي: اريتريا-مالاوي-زامبيا-الجزائر-كينيا-الصومال-اوغندا-بوركينا فاسو-جنوب السودان-تنزانيا-غانا-زيمبابوي-تشاد-جيبوتي-موريتانيا-السنغال[٤٦]، وبالنسبة للموقف الحالي من الاستثمار الزراعي في تلك الدول، فمازال الامر مع بعضها في مرحلة التفاوض، والبعض الاخر في مرحلة تجهيز مذكرات التفاهم والعقود التنفيذية، ومازال الامر في حالة دول اخري في مرحلة اعداد الوفود الفنية لمعاينة وتحديد واختيار الأراضي التي سيتم الاستثمار الزراعي المصري فيها، بينما في بعضها الاخر بدأت المراحل الأولي للأنشطة الزراعية[٤٧].

خامسًا: تقييم تجربة الاستثمار الزراعي المصرية في الخارج

نظرا لعدم وجود بيانات حول الحجم الفعلي للأراضي المستثمرة ولا كمية الإنتاج ولا ما تم إعادة تصديره لمصر أو ما حصلت عليه الدول المضيفة، فالعقود في تلك المشروعات غير منشورة ولا توجد جهة محددة توفر بيانات أولية حول حجم

الأراضي او كميات الإنتاج، فإن دراسة تأثير تلك الظاهرة الجديدة تكتنفه صعوبات كثيرة.

وبرغم ذلك فمن خلال البيانات المتوفرة على قلتها يمكن القول بمحدودية حجم الأراضي المستثمرة بواسطة مصر في الخارج مقارنة بكثير من دول الإقليم ودول العالم، وبالتالي فإنه يمكن القول في ضوء ذلك أن مساهمة هذه الوسيلة ضئيلة حتى الان في المساهمة الفعالة في سد الفجوة الغذائية المصرية.

بالإضافة الي ذلك فإن هذا النوع مازالت تكتنفه كثير من المشكلات التي تحد من فعاليته، فبالنسبة للاستثمارات الزراعية المصرية في قارة افريقيا-باعتبارها الوجه الأكبر والاهم للاستثمارات الزراعية المصرية في الخارج والجهة المرشحة للتوسع مستقبلا-فإنها تواجه المشكلات والتحديات التالية:

أ- الصعوبة في الحصول علي عمالة فنية افريقية مدربة، فضلا عن الارتفاع المتزايد في تكلفتها، وقد لجأت السعودية لحل هذه المشكلة الي الاستعانة بالعمالة الفنية الأكثرتدريبا من مصر وباكستان والفليبين في استثماراتها الزراعية في السودان(٤٨).

ب- الصعوبات المرتبطة بتوفر الكهرباء في أغلب ابلدان الافريقية، حيث تعمل في أحيان كثيرة على تعطيل الإنتاج الزراعي او عدم انتظامه، بالإضافة الي ضعف وسائل الاتصالات المختلفة من تليفونات او انترنت، وهو ما يؤدي الي ضعف وسائل المتابعة والتقييم.

ج- البعد النسبي للمسافة بين مصر وكثير من الدول الافريقية في وسط وغرب وجنوب القارة، وهو ما يؤدي الي ارتفاع تكلفة نقل المنتجات الزراعية، والتي يحتاج بعضها الي النقل السريع خوفا من التلف او العطب، وعدم وجود وسائل النقل البري أو البحري أو السكك الحديدية التي تخدم التجارة المصرية الافريقية البينية، وارتفاع تكاليفها.

د- صعوبة نقل الإنتاج الزراعي من مناطق الإنتاج في الريف الافريقي (سهول او مرتفعات) باتجاه العواصم أو الموانئ، لصعوبة او تلاشي الطرق الزراعية في القري الافريقية، وأغلبها طرق طينية لا تتسع لعربات نقل البضائع مع وعورة تلك الطرق.

ه- الحروب الاهلية والنزاعات العرقية والدينية في افريقيا، وهي عوامل تعوق أي عمليات تنمية في البلدان التي توجد فيها، وان بدئ اتجاه هذا العامل في الانخفاض نسبيا في العقدين الأخيرين مقارنة بالعقود التي تلت الاستقلال مباشرة.

سادسًا: نموذج مقترح لزيادة فعالية الاستثمارات الزراعية المصرية في الخارج

يمكن الإشارة الي بعض المحددات التي تهيئ الفرصة لتوفير مقومات وبيئة داعمة للاستثمارات الزراعية المصرية في الخارج، من أهمها ما يلي:

أ- الحاجة الي الشفافية في عمليات استئجار الأراضي في الخارج، واشراك اصحاب المصلحة المحليين، للحد من المخاوف الخاصة بالأمن الغذائي في الدول المضيفة، ويجب ان تجلب تلك الاستثمارات منافع محددة للدول المضيفة، وخاصة خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا، ومحاولة التوفيق بين الاهداف الاستثمارية للدول المستثمرة والاحتياجات الفعلية للدول المضيفة، حتي يمكن استدامة تلك الاستثمارات لأجال طويلة، وبمنفعة تعود علي الطرفين.

ب- تحفيز القطاع الخاص علي الاقدام علي هذا النوع من الاستثمار الخارجي، وتقديم الحوافز والمساعدات الفنية له، ويمكن في هذا الإطار انشاء صندوق لضمان مخاطر الاستثمار الخارجي في الزراعة، وتشكيل تحالفات زراعية مع الدول المستهدفة، وتوفير الكوادر الفنية اللازمة من علماء ومتخصصين يمكن الاستعانة بهم في تلك الاستثمارات الخارجية، كما يمكن انشاء مركز للاستثمارات الزراعية المصرية في الخارج لخدمة المستثمرين في هذا المجال، يتضمن قاعدة بيانات لدعم القرار الاستثماري، وانشاء خريطة للاستثمار الزراعي في افريقيا والدول المستهدفة، وتحديد المشروعات ذات الاولوية وتقديم كافة البيانات عنها للمستثمرين، ومساعدة المستثمرين في الجوانب التفاوضية مع الدول المضيفة وكتابة مذكرات التفاهم، وصياغة العقود النهائية، وكذلك تقديم الخدمات والاستشارات اللازمة في جوانب هامة مثل: موارد المياه للري، حوافز الاستثمار

المقدمة من الدولة المضيفة، وتوفير بيانات عن الحالة السياسية العامة للدول المضيفة واحوالها الاقتصادية، وهي مجالات لازمة لأي قرار استثماري.

ج- التوسع في انشاء مصر مزارع نموذجية مشتركة ذات مساحات واسعة مع الدول المستهدفة – وخاصة الدول الافريقية – حيث تقدم الدولة المضيفة الارض والبنية الاساسية والعمالة الزراعية وموارد المياه، مقابل ان تقوم مصر بنقل التكنولوجيا الزراعية وتقديم الدعم الفني والعلمي في بعض المجالات مثل: أنظمة الري المتطورة، أسلوب الصوب الزراعية، ادخال اصناف جديدة، تقديم التقاوي والمبيدات والاسمدة، خدمات الارشاد الزراعي في مجالات الانتاج الزراعي والحيواني والتصنيع الزراعي (شهد عام ٢٠١٥ اقامة مزرعة نموذجية مصرية في الكونغو الديموقراطية مساحتها ستة ألاف فدان، وفي عام ٢٠١٧ تم انشاء مزرعة نموذجية في تنزانيا لزراعة القمح والارز، وتم افتتاح مزرعة مصرية في توجو، واخري في اريتريا، وكذلك تم انشاء مزارع في اوغندا وزنجبار)[٤٩].

د- اقامة الصلات ودعم العلاقات بين المتخصصين – جامعات ومراكز بحوث وعلماء – في الدول المستثمرة والدول المضيفة، وتبادل الخبرات والتعاون العلمي والفني المشترك، خاصة وان مصر تمتلك تخصصات التقنيات المتقدمة في الزراعة كالهندسة الوراثية، والزراعة بالأنسجة وتقنيات النانو وغيرها.

ه- زيادة وتقوية الروابط التجارية والاقتصادية بين مصر والدول المضيفة، فزيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين يمكن ان يربط مستقبل البلدين بروابط قوية صعب انفصامها، وهو ما يدعم استمرارية واستدامة الاستمارات الزراعية التي تحتاج الي أجال طويلة، والي استقرار ودعم روابط البلدين.

و- الاسراع بالربط البري والملاحي بين مصر وبين الدول الافريقية المستهدفة، وهو ما سيكون له اثره البلغ الاهمية علي حركة التجارة والصناعة والسياحة بين مصر وأفريقيا، وهي مشروعات تم التفكير فيها من فترة، وبعضها بدء العمل فيه بالفعل.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

تعد فضية الاستثمار الزراعي الخارجي واستئجار الأراضي الزراعية في الدول المضيفة من القضايا التي طفت علي السطح في العقدين الاخيرين، واخذت حيزا متزايدا من النقاش العام والمتخصص، ويذهب المؤيدون لذلك النوع من الاستثمار الي فوائده لكل من الدول المستثمرة والدول المضيفة، من زاوية زيادة حجم الانتاج الزراعي ونقل التكنولوجيا الزراعية الي البلدان المضيفة، بينما ذهب المتحفظون الي مخاطره علي الدول المضيفة واقتصادها المحلي، وفيما يخص مصر فقد دخلت مصر هذا المجال متأخرة نسبيا عن غيرها من الدول العربية، وان كانت مساهمتها في طور التنامي مساحة وانتاجا.

أولا: النتائج

وقد توصلت الدراسة الي النتاج الاتية:

١- برغم محدودية مشاركة مصر في هذا النوع من الاستثمار فإن استئجار الأراضي الزراعية في الخارج يساهم في تنويع مصادر الغذاء وبالتالي تعزيز استقرار الأمن الغذائي في مصر، كما أن التوسع في تملك الأراضي الزراعية في الخارج يساهم في تأمين الموارد الغذائية لمصر في مواجهة الأزمات الاقتصادية أو تغيرات المناخ.

٢- هناك بعض المخاطر والتحديات التي تواجه مصر في توسعها في هذا النوع من الاستثمار، وهي مخاطر وصعوبات ليست مما لا يمكن التغلب عليها.

ثانيا: التوصيات

١ – انشاء مركز للاستثمار الزراعي الخارجي تكون مهمته توفير البيانات والمعلومات والاحصاءات للمستثمرين المصريين في مجال استئجار الأراضي خارجيا، واعداد دليل وخريطة للاستثمار الخارجي في الزراعة واهم الدول المضيفة وظروفها، مما يساهم في ترشيد القرار الاستثماري المصري.

٢ – انشاء صندوق سيادي مصري لتمويل وضمان الاستثمارات الزراعية في الخارج وتخفيض مخاطرها، وتقديم تسهيلات بنكية ولوجستية للمستثمرين المصريين.

٣ – تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في الاستثمار الزراعي في الخارج تخطيطا وتنفيذا.

الهوامش والمراجع

[1]) Food and Agriculture Organization of the United Nations, "The State of Food Insecurity in the World" (2010),p 8.

[٢]) د. فوزية غربي " **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي .. حالة الجزائر** " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ٢٠١٠، ص: ٥٢.

[٣]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار " **وصف مصر بالمعلومات ٢٠٢٣** " القاهرة، ٢٠٢٣، ص: ١١.

[٤]) د. عادل المهدي وأخرون " **تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠**" المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٣١، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٢١، ص: ٢٩٠.

[٥]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٤ ، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٢٥، ص: ٨١.

[٦]) ألان جرينجر " التصحر .. التهديد والمجابهة " المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص: ٢١.

[٧]) المرجع السابق، ص: ٢٩٠.

[٨]) وزارة التخطط والتنمية الاقتصادية، الموقع الإلكتروني : mped.gov.eg

[٩]) د محمد حسن أحمد على، د. خالد عزيز عبد السلام أحمد " **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تمويل القطاع الزراعي** " المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٤، عدد مارس ٢٠٢٤، ص: ٤١٦.

[١٠]) انظر في ذلك:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، نشرة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية ، أعداد مختلفة.

[١١]) د محمد حسن أحمد على، د. خالد عزيز عبد السلام أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٢٨.

[١٢]) حول هذه النقطة انظر بتوسع أكثر :

- جين هاريغان " الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية " عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ٢٠١٨، ص: ١٦.

[١٣] انظر أثر اجماع واشنطن علي السياسات الزراعية في المنطقة العربية – ومن ضمنها مصر – في : جين هاريغان، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٠ – ٧٧.

[١٤] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء " **مصر في أرقام – الزراعة** " ٢٠١٨.

[١٥] د. السيد السيد الحسيني " **موسوعة مصر الحديثة – المجلد الثالث: البيئة الجغرافية** " الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦، ص: ٩٧.

[١٦] معهد التخطيط القومي " **التعاون المصري الافريقي في مجال استئجار الاراضي والتصنيع** " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٩٥، سبتمبر ٢٠١٨، ص: ٤.

[١٧] معهد التخطيط القومي " **فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الافريقي وأليات تفعيله** " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١١، مارس ٢٠٢٠، ص: ٩٢.

[18] Foreign Investment in Developing Country Agriculture – Issues, Policy Implications and International Response, OECD Global Forum on International Investment, OECD Investment Division, December 2009. www.oecd.org/investment/gfi-8

[١٩] د. أحمد بن حسين القحطاني " **الاستثمار الزراعي الخارجي** " جامعة الملك سعود، الجمعية السعودية للعلوم الزراعية، ٢٠١٩، ص: ١١.

[20] Seif Madoffe, "Africa: Biofuels and Neo-Colonialism," *Weekly Forum for Social Justice in Africa*, June 4, 2009; George Monbiot, "Snatching Food 4 From the Mouths of the Poor," *The Guardian*, 2008; James Petras, "The Great Land Giveaway: Neo-Colonialism by Invitation," *Global Research*, Centre for Research on Globalization (December 1, 2008).

[٢١] جين هاريجان، السيادة الغذائية .. مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٠.

[22] Zurayk "Food, Farming, and Freedom : Sowing the Arab Spring" Charlottesville, VA: just World Books, 2012, P:60.

[٢٣] كلية الشئون الدولية، جامعة جورج تاون بقطر " **استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الاراضي الزراعية بالخارج .. حالة كمبوديا** " الدوحة، قطر، ٢٠١٣، ص: ١٣.

[24] Deininger and D. Byerlee " Rising Global Interest in Farmland: Can it Yield Sustainable and Equitable Benefits? Washington DC, World Bank, 2011, P:53.

[٢٥] د. أحمد بن حسين القحطاني، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٣ – ٣٤.

[٢٦] جين هاريجان، السيادة الغذائية .. مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٢.

[٢٧] المرجع السابق، ص: ١٨١.

[28] E. Woertz " Oil for Food " Oxford University Press, 2013, P: 266.

[٢٩] جين هاريغان، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٦.

[٣٠] معهد التخطيط القومي " فرص ومجالات التعاون .. " مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦.

[31] ESCWA " Food Security and Conflicts in the ESCWA Region" 2010, P:102.

[32] International Land Coalition, Land Matrix Database.

[33] Deininger and D. Byerlee, op.cit

[٣٤] الانكتاد " **تزايد المشاركة الأجنبية في الزراعة، الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب**" سبتمبر ٢٠٠٩، ص:٢.

[٣٥] جين هاريجان، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٣.

[٣٦] التعاون المصري الافريقي في مجال استئجار الاراضي، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٥.

[٣٧] محمد رمضان " **الاستحواذ علي الاراضي في مصر: حول النموذج التنموي واستدامة الموارد** " مجلة سيادة، مجلة دورية تصدر عن شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية، العدد الثاني، نوفمبر ٢٠٢١، ص: ٣٠.

[٣٨] د. دعاء ممدوح، د. يحيي عبد الرحمن " **معوقات الاستثمار الأجنبي الزراعي في قطاع استصلاح الأراضي: دراسة حالة** " المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٦، ص: ١٤١٦.

[٣٩] التعاون المصري الافريقي في مجال استئجار الاراضي، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٠.

[٤٠] نشاط الصندوق السعودي للتنمية في القطاع الزراعي في الدول النامية ٢٠١٩، مرجع سبق ذكره، ص: ٨.

[٤١] قاعدة بيانات مصفوفة الاراضي https://landmatrix.org

[٤٢] جين هاريجان، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٤–١٧٥.

[٤٣] زيادة الفجوة بين الاحتياجات المائية والموارد المائية المتاحة أنظر:
http://www.ahram.org.eg/News/203031/27/712878

[٤٤] معهد التخطيط القومي، فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله، مرجع سبق ذكره، ص: ٩٤.

[٤٥] معهد التخطيط القومي، التعاون المصري الأفريقي.. مرجع سبق ذكره، ص: ٧٩.

[٤٦] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بيانات غير منشورة.

[٤٧] معهد التخطيط القومي، التعاون المصري الأفريقي.. مرجع سبق ذكره، ص: ٨٠–٢٨.

[٤٨] جين هاريجان، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٦.

[٤٩] معهد التخطيط القومي، فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢١.

الملحق الاحصائي:

جدول رقم (١)
أهم عمليات استئجار الأراضي في الخارج من قبل الدول العربية

الدول المستثمرة	البلدان المضيفة	الغايات والأهداف المعلنة للمشروعات	مستوي الصفقات
المملكة العربية السعودية	أثيوبيا، السودان، السنغال، اندونيسيا، مصر جنوب السودان، تنزانيا، كمبوديا، روسيا، الفليبين، مالي، الارجنتين، النيجر موريتانيا، باكستان، نيجيريا، زامبيا.	التصدير المباشر للذرة وفول الصويا والعلف والارز وزيت النخيل والروبيان والموز والاناناس والخضار والقمح والدجاج.	١٦ صفقة من هذه الصفقات تغطي مساحة ١،٧١٣،٣٥٧ هكتار. خمس منها في إثيوبيا، من أهمها: ١ – مشروع مساحته ٥٠٠ ألف هكتار بقيمة ٤,٣ مليار دولار تنفذه مجموعة بن لادن في اندونيسيا لزراعة وتصدير الارز (توقف). ٢ – صفقة وقعتها سعودي ستار مع الحكومة الاثيوبية لاستثمار ١٠٠ مليون دولار في زراعة الارز. ٣ – استثمار مجموعة الراجحي الدولية وهادوكو لأراض في السودان، بالإضافة الي ١٠ آلاف هكتار مستأجرة من قبل شركة حائل الزراعية لزراعة القمح والخضر للثروة الحيوانية. ٤ – استثمار الصندوق السعودي للتنمية الزراعية لأراض زراعية في كمبوديا. ٥ – استثمار ٥٠٠ ألف هكتار في تنزانيا. ٦ – استثمار ١٠ آلاف هكتار من قبل شركة جنات الخاصة لزراعة الشعير والقمح والثروة الحيوانية في مصر.
الامارات العربية المتحدة	المغرب، مصر، السودان، باكستان، أثيوبيا، الجزائر، غانا، اندونيسيا، ناميبيا، رومانيا، اسبانيا، تنزانيا	التصدير المباشر للبطاطا، والزيتون، ومنتجات الألبان، وزيت الزيتون، والحامض، والعلف، والذرة، وزيت النخيل، والأرز، وقصب السكر، والبلح، والبرسيم الحجازي، والحبوب، والقطن، ودوار الشمس، والفستق، والذرة الرفيعة	خمس من بين هذه الصفقات تغطي مساحة ١،٨٨٢،٧٣٩ هكتار، من بينها: ١ – حوالي ٣٧٥ ألف هكتار مستأجرة في السودان، وتشمل ٣٠ ألف من صندوق أبو ظبي للتنمية لزراعة الذرة والبرسيم. ٢ – شراء صندوق أبو ظبي للتنمية لزراعة مع شركة أبراج كابيتال ٨٠٠ ألف هكتار في باكستان. ٣ – شراء ٥٠٠٠ هكتار في اثيوبيا. ٤ – التفاوض علي استئجار أراضي في السنغال واوزباكستان.
دولة قطر	كينيا، الفلبين، فيتنام، السودان، كمبوديا، تركيا، البرازيل، باكستان، الهند، غانا، اندونيسيا، استراليا.	التصدير المباشر للذرة، والحبوب، والأرز، والشعير.	أربع من بين هذه الصفقات تغطي مساحة ٦٢٤،٦٣٠ هكتار، ومن أمثلة الاستثمارات القطرية: ١ – زراعة ٤٠ ألف هكتار من الأراضي بالفاكهة والخضر مقابل قرض قيمته ٢,٥ مليار دولار لتطوير الموانئ. ٢ – زراعة ١٠٠ ألف هكتار في الفلبين. ٣ – زراعة ٤٠٠ ألف هكتار في السودان. ٤ – يشترك الصندوق الاستثماري القطري في مشروعات زراعية في فيتنام. ٥ – زراعة شركة حصاد للتنمية للقمح والبرسيم في السودان، وكذلك استئجارها لأراض زراعية في فيتنام. ٦ – استثمار شركة قطر للإنتاج الحيواني مليار دولار في مزارع في باكستان.
دولة الكويت	كمبوديا، لاوس، الفلبين، السودان، ميانمار.	التصدير المباشر للأرز والذرة.	أقرضت الكويت كمبوديا ٥٤٦ مليون دولار مقابل استئجار ١٣٠ ألف هكتار زرعت بالأرز، كذلك اقامت الكويت شراكة استراتيجية مع السودان (لكن يتوافر معلومات قليلة عنها).

مملكة البحرين	الفلبين، تركيا.	التصدير المباشر للموز والأرز.	- الموز والاسماك من الفلبين (استثمار ١٠ آلاف هكتار للمصايد الزراعية). - مشروع زراعي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في تركيا.
سلطنة عمان	الفلبين.	التصدير المباشر للأرز.	
جمهورية مصر العربية	السودان، أوغندا	التصدير المباشر للمنتجات الزراعية.	
ليبيا	مالي، أوكرانيا، زيمبابوي.	التصدير المباشر.	- استئجار شركة ماليبيا MALIBY لنحو ١٠٠ ألف هكتار مخصصة لزراعة الأرز في مالي. - استئجار ٢٤٧ ألف هكتار من الأراضي الزراعية في أوكرانيا.
المملكة الأردنية الهاشمية	السودان	التصدير المباشر.	٢٥ ألف هكتار للماشية والمحاصيل.

المصدر: أنظر في ذلك:

- جين هاريغان " الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية " عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ٢٠١٨، ص: ١٧٤- ١٧٥.

- كلية الشئون الدولية، جامعة جورج تاون بقطر " استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج .. حالة كمبوديا " الدوحة، قطر، ٢٠١٣، ص: ٥.

- Farmland Grab. "Food Crisis and the Global Land Grab." January 2012. www.farmlandgrab.org.

جدول رقم (٢)

صفقات تأجير الأراضي حسب الاقاليم عام ٢٠١٦

الاقليم	عدد الصفقات	المساحات التي تم التعاقد عليها (بالمليون هكتار)	النسبة المئوية%
أفريقيا	٤٢٢	١٠,٠	٣٧,٤
شرق أوربا	٩٣	٥,١	١٩,٢
أسيا	٣٠٨	٤,٩	١٨,٤
أمريكا اللاتينية	١٤٦	٤,٥	١٦,٨
الأوقيانوس	٣٥	٢,٢	٨,٢
الإجمالي	١٠٠٤	٢٦,٧	١٠٠

Source: UN. Analytical Report of Land Matrix,11, International Land deals for Agriculture, 2018.

جدول رقم (٣)

الدول المستثمرةفي استئجار الأراضي في افريقيا واجمالي المساحات

المستثمرة عام ٢٠١٦

مسلسل	الدولة	المساحة بالهكتار	%
١	الولايات المتحدة الامريكية	٥٠٢٢٦٠٥	٢١,١١٥
٢	الامارات العربية المتحدة	١٩٦٣٣٤٢	٨,٢٥٤
٣	سنغافورة	١٩٥٣٥٧٤	٨,٢١٣
٤	المملكة العربية السعودية	١٢٨٤٠٧٨	٥,٣٩٨
٥	المملكة المتحدة	١٢٧١٤١٣	٥,٣٤٥
٦	لبنان	١٠٠٤٨٦٧	٤,٢٢٤
٧	ايطاليا	٩٤٧٥٣٥	٣,٩٨٣
٨	الهند	٨٠٨٩٧٦	٣,٤٠١
٩	كندا	٦٠٤٥٩٩	٢,٥٢٤
١٠	البرتغال	٥٨٤٠٧١	٢,٤٥٥
١١	ماليزيا	٥٧٠٥٨٤	٢,٣٩٩
١٢	الصين	٤٥٨٨٢٥	١,٩٢٩
١٣	فرنسا	٣٩٧١١٦	١,٦٦٩
١٤	النرويج	٣٩٣٢٨١	١,٦٥٣
١٥	هولندا	٣٦١٧٥٦	١,٥٢١
١٦	المانيا	٣١٨٦١٢	١,٣٣٩
١٧	ليختنشتاين	٢٦٢٧٦٠	١,١٠٥
١٨	بلجيكا	٢٠٧٥٩٣	٠,٨٧٣
١٩	جوادلوب	١٩٥٩٢١	٠,٨٢٤
٢٠	اسرائيل	١٤٠٢٠٠	٠,٥٨٩
٢١	رومانيا	١٣٠٠٠٠	٠,٥٤٧
٢٢	قطر	١٠٦٣٨٢	٠,٤٤٧
٢٣	اسبانيا	٧٢٨٣٣	٠,٣٠٦
٢٤	لوكسمبرج	٦٣٧٦٣	٠,٢٦٨
٢٥	اليابان	٦٢١٥٣	٠,٢٦١
٢٦	السويد	٥٥٠٢٩	٠,١٧٧
٢٧	البرازيل	٤٢٢٠٠	٠,١٦٨
٢٨	الدانمارك	٤٠٠٠٠	٠,١٢٥
٢٩	روسيا الاتحادية	٢٩٧٠٠	٠,٠٨٤
٣٠	النمسا	٢٠٠٠٠	٠,٠٧٤

المصدر: قاعدة بيانات Land Matrix علي شبكة الانترنت: www.landmatrix.org

جدول (٤)

صفقات استئجار الاراضي الزراعية في مصر ٢٠٢٢- ٢٠٢٤

أخر تحديث	النية الحالية للاستثمار	الوضع التفاوضي الحالي	حالة التنفيذ الحالية	حجم الصفقة بالهكتار	شركة التشغيل
ـــــ	محاصيل غذائية	أبرم (تم توقيع العقد)	قيد التشغيل (الإنتاج)	١٢٦٧	الملاح للاستثمار الزراعي (شركة مصرية خاصة، في عام ٢٠٠٧ استحوذت مجموعة الظاهرة الامارتية عليها)
٣/١٠/ ٢٠٢٤	مزرعة رياح	أبرم (تم توقيع العقد)	قيد التشغيل (الإنتاج)	٣٢٨٠٠	شركة ليكيلا مصر لطاقة الرياح، التمويل اللازم لبناء المشروع سيتم توفيره من قبل مؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج (OPIC)، ومؤسسة تمويل التنمية التابعة للحكومة الأمريكية، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD). ومن بين أصحاب المصلحة الرئيسيين مؤسسة التمويل الأفريقية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. وتمتلك شركة أكتيس حصة ٦٠% في شركة ليكيلا .

تابع جدول (٤)
صفقات استئجار الاراضي الزراعية في مصر ٢٠٢٢- ٢٠٢٤

أخر تحديث	النية الحالية للاستثمار	الوضع التفاوضي الحالي	حالة التنفيذ الحالية	حجم الصفقة بالهكتار	شركة التشغيل
٣/١١/ ٢٠٢٤	محاصيل غذائية (العلف)	أبرم (تم توقيع العقد)	قيد التشغيل (الإنتاج)	٤٢٠٠٠	الظاهرة مصر (تأسست شركة الظاهرة مصر في عام ٢٠٠٧ وبدأت عملياتها في عام ٢٠٠٨ نتيجة للجهد التعاوني بين حكومتي دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر)
٤/١٠/ ٢٠٢٤	محاصيل غذائية (العلف)	أبرم (تم توقيع العقد)	قيد التشغيل (الإنتاج)	١٤٠٠٠	(مستثمر غير معروف)
٩/١٣/ ٢٠٢٤	محاصيل غذائية (العلف)	أبرم (تم توقيع العقد)	قيد التشغيل (الإنتاج)	٢٩٠٠	شراكة كوبيبوسان Kobebussan مصر المحدودة
٣/٢٥/ ٢٠٢٤	محاصيل غذائية، وسلع زراعية غير غذائية	أبرم (تم توقيع العقد)	قيد التشغيل (الإنتاج)	٤٢٠٠٠	الراجحي الدولية للاستثمار الزراعي مصر (RAIE)
١٤/ ١٢/ ٢٠٢٢	محاصيل غذائية (العلف)	أبرم (تم توقيع العقد)	قيد التشغيل (الإنتاج)	٦٧٢٠	الظاهرة مصر
١/٤/ ٢٠٢٣	محاصيل غذائية (العلف)	أبرم (تم توقيع العقد)	قيد التشغيل (الإنتاج)	١٣٤٤	الظاهرة مصر
١٠/٤/ ٢٠٢٤	محاصيل غذائية، وسلع زراعية غير غذائية	أبرم (تم توقيع العقد)	-----	٤٨٠٠٠	(مستثمر غير معروف)

المصدر : قاعدة بيانات مصفوفة الاراضي https://landmatrix.org

جدول (٥)

الدول التي تستثمر في مصر في مجال استئجار الأراضي حتي ٢٠٢٤

الدولة	عدد الصفقات	حجم الأراضي بالهكتار
الامارات العربية المتحدة	١٢	١٤٨٦٩٥
المملكة العربية السعودية	٢	٤٢٥٠٠
اليابان	١	٢٩٠٠

المصدر: قاعدة بيانات مصفوفة الأراضي https://landmatrix.org

جدول (٦)

الدول التي استثمرت فيها مصر في مجال استئجار الأراضي الزراعية عام ٢٠٢٤

الدولة	عدد الصفقات	حجم الأراضي بالهكتار
جنوب افريقيا	٢	٦٦٤٦
جورجيا	٤	٦٦٠٠
أوغندا	١	٢٠٠
السنغال	١	٤٩,٥
النيجر	١	ــــ

المصدر: قاعدة بيانات مصفوفة الأراضي https://landmatrix.org

جدول (٧)

مؤشر الأمن الغذائي لمصر ومجموعة من الدول العربية عام ٢٠٢٢(النقاط من ١ – ١٠)

الدولة	مؤشر الأمن الغذائي
الامارات العربية المتحدة	٧,٠٧
دولة قطر	٦,٩٩
مملكة البحرين	٦,٩٩
سلطنة عمان	٦,٧٧
الجزائر	٦,٧٦
المملكة العربية السعودية	٦,٧٥
الكويت	٦,٦٩
المغرب	٦,٤٠
تونس	٦,٣٩
الاردن	٦,١٠
لبنان	٥,٩٤
مصر	٥,٧٦
فلسطين	٥,٧٦
جزر القمر	٥,٦٠
العراق	٥,٣٥
ليبيا	٥,٣٥
جيبوتي	٥,١٦
موريتانيا	٤,٩٨
اليمن	٤,٤١
السودان	٤,٣٨
الصومال	٢,٩٧

Source: Security Food Global Analytic Knowledge Deep, 2022.